جامعة غرداية
كلية الحقوق

الملتقى الوطني وتطبيقات قواعد القانون الدولي الثورة الجزائرية نموذجا

المنعقد بـ: 05 – 06 مارس بولاية غرداية

الإسم واللقب:

الديدة عثمان محمد

الصفة: طالبة دكتوراه سنة 02 القانون الجنائي وعلم الإجرام

الجهة المنتسب إليها: كلية الحقوق بن يوسف بن خدة جامعة الجزائر01

البريد الإلكتروني: laimardida@gmail.com

رقم الهاتف: 06 74 38 00 42

عنوان المداخلة: مدى توافق الثورة الجزائرية مع اتفاقيات جنيف الأربعة

المحور الثاني: ساعة الدخول إلى غرداية الرابعة صباحا يوم 05 مارس، ساعة المغادرة: السابعة مساءا يوم مارس06.

السنة الجامعية: 2019/2018

المقدمة:

إنّ الثورة الجزائرية مما أحدثته من تغيير في الساحة الدولية والافريقية وصدور اتفاقيات جنيف الأربعة 1949 التي تمثل جوهر القانون الدولي الإنساني والهجمات العشوائية على الأهداف السياسية والمدنية والأعمال التي تمثل انتهاكات جسيمة لهذا القانون، وتدعو أطراف النزاع إلى اتخاذ مواقف تنسيق مع القانون، وتدعو أطراف النزاع إلى اتخاذ مواقف ضبط السلوك في الحرب.

فالمقاومة هي التعبير الوحيد الحي عن البقاء في الحياة وهذا ما وصلته الحركة الثورية الجزائرية منذ احتلال فرنسا من بداية الاستعمار الفرنسي في الجزائر إلى غاية الاستقلال الوطني.

إلا أن لهذه المقاومة قواعد يجب عليها الالتزام بها كشخصية قانونية تمثل الشعب الجزائري ألا وهي تطبيق مبادئ القواعد القانون الدولي الانساني.

أهمية الموضوع: الإحاطة والإلمام بمختلف مبادئ اتفاقيات جنيف الاربعة ومدى تطبيق الثورة الجزائرية لها في القانون الدولي الانساني زمن النزاعات المسلحة.

أهداف الدراسة: تذكير بأهمية اتفاقيات جنيف زمن الحرب الجزائرية الفرنسية.
المنهج المتبع: الوصفي التحليلي الصفي حالة الثورة الجزائرية وتحليل المواد القانونية
الاشكالية:
إلى أي مدى تم تطبيق قواعد القانون الدولي أثناء الثورة الجزائرية ومن خلال هذا سنقسم البحث إلى مبحثين:
المبحث الأول: مفهوم الخصائص الحركة الوطنية
المبحث الثاني: الوضع القانوني الثورة في الاتفاقيات ومدى تطبيق الاتفاقيات واحترامها من قبل رجال الثورة الجزائرية.
ملخص:

اتفاقيات جنيف هي من أهم مبادئ القانون الدولي الانساني والالتزام بها وحماية الاعيان والمدنيين في ظل النزاعات المسلحة.

لذلك فإن الحركة الوطنية الجزائرية منذ نشأتها اهتمت بتطبيق مبادئ القانون الدولي العفي والدين الإسلامي بجميع تياراته السياسية من جبهة التحرير إلى جيش التحرير.

فموقف الحركة من الاتفاقيات هو الالتزام بما جاءت به من نصوص قانونية وتمثيل دبلوماسي يتناسب مع الشخصية القانونية للثورة الجزائرية، فإنها التزمت بالحماية الجرحى والمرضى والاسرى ودخول اللجنة الصليب الأحمر، واحترام وسائل الكفاح المسلح.

Abstract:

The Geneva Conventions are among the most important principles of international humanitarian law and the obligation to protect them and protect civilians and civilians in armed conflicts.

Therefore, the Algerian national movement since its inception has been interested in the application of the principles of international law and Islamic

religion in all political streams from the Liberation Front to the Liberation Army.

The movement's position on the agreements is to abide by the legal texts and diplomatic representation that correspond to the legal personality of the Algerian revolution. It committed itself to protecting the wounded, sick and .prisoners, the entry of the ICRC and respect for the means of armed struggle

المبحث الأول: مفهوم الحركة الوطنية لجزائرية وتطورها وخصائصها

الحركات التحرر الجزائرية مرت على مراحل عدة عبر الزمن من بداية الاستعمار وصولنا غلى جبهة التحرير الوطني التي مثلت الشعب الجزائري في المحافل الدولية وأخذت مشعل الثورة ومسؤولية استقلال الوطني فالحركات التحررية تمثل روح المقاومة الشعبية مصدر القوة لها.

المطلب الأول: تعريف الحركة الوطنية

هي حركة وطنية شعبية كانت تناضل لتحرير بلادها طبقا لمفهوم الحق الطبيعي وحق تقرير المصير والدفاع عن النفس والجبهة لم كن طرف منضم إلى الاتفاقيات الدولية وغير معنية وهي مقاومة تسعى إلى تحرير أرضها وشعوبها من السيطرة الأجنبية على بلادها وترابها الوطني وهي عادة ذات جناحي عسكري وسياسي غالبا في البلدان المستعمرة.

المطلب الثاني: نشأة الحركة الوطنية

هناك من يرى أن نشأة الحركة الوطنية قد بدأ من خلال الكفاح المسلح الذي بدا في عام 1954 ومن خلال ظهور نشاط نجم شمال إفريقيا ويهملون الفترات السابقة كحجة عدم شموليتها وهذا الرأي بشكل خطورة على مسيرة الأحداث التاريخية.

وسلسلتها بإسقاط هذه الفترات السابقة الحيوية من تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر لأنه في السنوات الأولى احتلال الفرنسي لجزائر سرعان ما تشكل حزب سياسي زعامة حمدان خوجة ولذلك قامت بطرد زعمائه موجهة إليهم اتهاما بمحاولة استرجاع الحكم الاسلامي للجزائر لكن النضال السياسي لم يتوقف على هذا الحد بل استمر من خلال نشاط المناضلين السياسيين والطبقة المثقفة والمفكرين.

ونشاط الأمير خالد بين 1919 و 1925 الأهمية إلى تطوير الحركة السياسية والاجتماعية التي تولت تجنيس الفرنسيين.

الاتجاه الاصلاحي: الذ كنت تمثله جمعية العلماء حملت على عاتقها الثورة والتغيير والحفاظ على مقومات الشعب الجزائري

وكانت الأدوات التي تستعملها الجمعية في دعواتها هي اللسان والقلم وكانت المساجد والأندية والمدراس الحرة والصحف والنشر ميدان لنشر أفكارها الأصلية.

الاتجاه الإدماجي: يمثله عباس وابن جلول والذي كانت يطالب بالتجنس والادماج للجزائر وشعبها مع فرنسا هذه السياسية فشلت بسبب رقص الجزائريين والأوربيين لها.

2. الحركة الوطنية أثناء الحرب العالمية الثانية:

أن فرنسا في الجزائر لم تستطيع أن تجد حلا لمشاكلها الاقتصادية كانت تنظر بالجزائر أبعد ما يكون عن الولاء الحقيقي فقادة حزب الشعب الجزائري الجديد الذين كانوا في السجون وحزبهم قد صدر قرار بحله كما صدر قرار بحل منظمة الوطنية وجمعية علماء المسلمين فإنها قضت الاعلان عن تأييد فرنسا في الحرب، واندفع النواب الثورة والنخبة بحكم وظائفهم إلى تأييد فرنسا.

وتأسست المنظمة الخاصة وتم وضع اللّمسات الأخيرة اجتماع 10 -24- أكتوبر 1954 بالجزائر من طرف اللجنة وناقش المجتمعون قضايا هامة الاعلان عن حركة ثورية جديدة هي جبهة التحرير الوطني وجناحها العسكري الجيش التحرير الوطني، تهدف المهمة الأولى إلى جمع التيارات السياسية المكونة لحركة الوطنية وتجنيد الجماهير إلى الكفاح المسلح.

ثالثا: فترة التحضير للحرب

اعتبر الجزائرين في نهاية الحرب العالمية الثانية انتهاء الاستعمار لكن الفاشية الحقيقية جعلتهم يدفعون ثمنا غالبا على مرة أخرى، ففي: 8 ماي 1945 جرى الاحتفال بالنصر اطلق الجنود الفرنسيين النار على الجزائريين وقتلوا أزيد من 45 ألف شهيد فصرف الجزائريين أن الدول الاستعمارية لن تترك مستعمراتها بذاتها، كما كشفت عن ازدواجيتها تلك المجازر إلى نضج الحركة الاستقلالية في الجزائر، وفي هذا التاريخ ارتكز النضال على الفكر الوطني في الميدان أكثر مما هو في الأرياف، فخضعت للرقابة والقمع ومن استدعى

الوضع الامني المشدد في المدن التي تعمل الحركة الاستقلالية على شق النضال بشكل خاص التي أخذت توجه النضال المسلح في الأرياف.

رابعا: شرعية جبهة التحرير الوطني الجزائرية ومشروعيتها

خضعت الجزائر اعتبارا من العام 1830 للإحتلال الفرنسي صنفت الجزائر كجزء منها بفعل واقع الاحتلال دون اعتبار لميدان القوة لاكتساب الشرعية ووغير أن فرنسا مارست على الشعب الجزائري كل أنواع الجرائم حتى عام: 1919 المصنفة جرائم دولية.

- تأسست على الشرعية الإلاهية الموكدة لحق الدفاع عن النفس وعن المال وعن الأرض والعرض بكل الوسائل المتاحة الممكنة للمتعدي عليها، أخذ القانون الطبيعي بهذا في: 08 ماي 1945 انعكاساتها عل الحركة الوطنية تحول الحركة الوطنية حيث تبعت أكثر من أي وقت مشروع لحصول على الحركة عن طريق العمل السياسي القانوني نحو العمل الثوري.

.....

المطلب الثالث: خصائص الحركة الوطنية

- ❖ نشر الوعي القومي والوطني والسياسي والديني.
- ❖ اعتمادها على الجماهير.
- ❖ هدفها التحرر والاستقلال الوطني للجزائر.
- ❖ نشر الأهداف الثورية السامية.
- ❖ حركات ذات هوية وطنية وقومية الجزائرية العربية الاسلامية.
- ❖ اعتمادها على الكفاح المسلح والسياسي.
- ❖ عدالة القضية التي تناضل من أجلها الاستقلال وتقرير المصير.
- ❖ العزم والاصرار على مواصلة الكفاح.
- ❖ التضامن والتقارب بين الشعوب المستعمرة مثل تضامن في قارة إفريقيا.

المبحث الثاني: الثورة الجزائرية في ظل اتفاقيات جنيف الاربعة وتطبيقات قواعد القانون الدولي الإنساني.

المطلب 01: الثورة الجزائرية في ظل اتفاقيات جنيف الأربعة

نصت المادة 13 من الاتفاقية و جنيف الثالثة 1949 على ميثاق هام كيفية معاملة الأسرى في الحرب على ما يلي:

1. أفراد القوات المسلحة لأحد أطراف النزاع والميليشيات أو الوحدات المتطوعة التي تشكل جزء من هذه القوات.

2. أفراد الميليشيات الأخرى والوحدات المتطوعة فيهم أعضاء الحرب والمقاومة المنظمة الذين ينتمون إلى أحد أطراف النزاع ويعملون داخل وخارج إقليمهم حتى لو كان محتلا أو أن تتوافر شروط في هذه الميليشيات من شروطها:

- أولا أن يقودها شخص مسؤول عن مرؤوسه.
- أن تكون شارة مميزة محدودة.
- أن تحمل السلاح جهرا.
- أن تنفذ عمليا في قوانين الحرب.

الفرع الأول: انضمام الحكومة المؤقتة إلى اتفاقية جنيف الاربعة لعام 1949

أرسلت الحكومة المؤقتة طلب انضمامها إلى اتفاقيات جنيف الأربعة يوم: 11 أفريل 1960 بواسطة مملكة ليبيا المتحدة حاليا ثم قامت سويسرا بالرد على الطلب بالانضمام بالإيجاب في 20 سبتمبر 1960 بصفتها سلطة مكلفة بالإدارة هذه الاتفاقيات وقد بدا تحفظها على الانضمام إلى هذه الاتفاقية.

ولقد أحدث انضمام الحكومة المؤقتة إلى الاتفاقيات جني ثورة قانونية واسعة باعتبارها أو ل حركة مقاومة تنضم لهذه الاتفاقية أدى إلى تطوير قواعد القانون الدولي الانساني من خلال

البرتوكول 1977 لحماية ضحايا النزاعات المسلحة الشرعية وكرسها عمليا لزمن طويل قبل أن ترحل إلى القانون الدولي العام الذي يشرع النصوص القانونية في القانون الجنائي إلى أسباب الاباحة والاعفاء من العقوبة عن طريق الدفاع عن النفس ومشروعية النضال بالكفاح المسلح من المستعمر الفرنسي مارست جبهة التحرير الوطني حقها في التخلص من عبئ الاستعمار الفرنسي.

المطلب الثاني: دور الحركة الوطنية الجزائرية في تطوير قواعد القانون الدولي

لم تكن الدول الاستعمارية في الماضي تعترف لأفراد حركات التحرر داخل الاراضي المحتلة بصفة المحاربين أو المقاومين، إذا وقفوا في قبضتها بل العكس من ذلك كانت تعتبرهم مجرمين وخارجين عن القانون، وكانت تنزل بهم أشد العقوبات ومع تنامي حركات التحرر الوطني بعد الحرب العالمية الثانية وتأكيد ميثاق الأمم المتحدة على حق الشعوب في تقرير مصيرها باعترافها بالصفة القانونية كالمقاتلين وما يترتب على ذلك من نتائج نفصلها فيما بعد ولقد لعبت الثورة دورا هاما في تطبيق الاتفاقيات.

الفرع الأول: القانون الدولي العرفي

تشكل القانون الدولي العرفي مصدر لسلوك المقاتلين في حرب التحرير الوطني وهذا القانون على خلاف المعاهدات الدولية غير مكتوبة ولإثبات أن قاعدة معينة هي قاعدة عرفية يجب أن تنعكس على ممارسات وتعتبر كقاعدة قانونية وهي تتعلق بالممارسات الرسمية للدول وحركات التحرر وكذلك الجهات الرسمية.

الفرع 2: أثار انضمام الثورة أو الحكومة إلى اتفاقيات

- إعادة التفكير والتعبير إلى حركات التحرر.
- المقاومة والتحرير الوطني والتوصيف القانوني من جهة المستعمر الذي لم يعبر الثورة.
- إنضمام الجزائر إلى الاتفاقية جعل العالم يقبل النزاع وكذلك تزايد حركات التحرر في العالم.
- وإضافة الشخصية القانونية والتمثيل الدبلوماسي والمطالبة بالحقوق الوطنية من بينها حق تقرير المصير في الأمم المتحدة.

المطلب الثالث: احترام أفراد حركات التحرر الوطني إلى قواعد جنيف

التزام مقاتلو جبهة التحرير الوطني بقواعد القانون الدولي أثناء النزاعات المسلحة مع المستعمر الفرنسي من أ}ل الحصول على الاستقلال وكان مصدر هذا الالتزام قواعد الشريعة حيث أن المسلمون لا يتجاوزون الضرورة العسكرية المعمول بها في القتال أن يعاملوا خصوم معاملة انسانية مهما كانت جنسيتهم.

ويعرف القانون الدولي العرفي مجموعة القواعد المنبثقة من ممارسات جيوش الدول ومقاتلي الحركات تحضر اتفاقيات جنيف الأربعة لعام 1949 التي تمثل جوهر القانون الدولي الانساني الهجمات العشوائية على الأهداف المدنية والأعمال التي تمثل انتهاكات جسيمة لهذا القانون وتدعوا أطراف النزاع إلى اتخاذ مواقف تنسيق مع القانون وفي الحقيقة أن نصوص اتفاقيات جنيف تحمي السكان المدنيين والمقاتلين أبان النزاعات المسلحة الدولية وغير دولية كانت نافذة عهد الثورة مثل هذه النصوص اتفاقية لاهاي 1899 المعدلة 1907 تكون مصدرا لقادة الثورة في القتال كان نابعا من قانون لاهاي لحماية الفرد في الثورات التي تقودها الشعوب المستعمرة إلى نزاعات مسلحة إلى اكتساب صفة المحاربين.

الفرع الأول: الوضع القانوني في ظل اتفاقية جنيف الاربعة.

المتطوعين الاجانب:

يقصد بالأجانب وحدات مقاتلة من أشخاص ينتمون إلى جنسيات مختلفة دخلوا في القتال مع رجال الثورة ضد فرنسا يعرف بأنهم متطوعين، ويظهر اعتماد الثورة عليهم من خلال مبادئ جنيف الأربعة وعبرت عن إشراك فرق من الخارج والهدف منهم هو تحقيق المكاسب على حساب الفرنسيين من بينها الاستقلال الوطني.

وكذلك احترام مبادئ الاتفاقيات وخاصة المادة 85 تقضي باحترام واحتفاظ بالأسرى.

الفرع الثاني: القواعد القانونية التي تقتضي على أطراف النزاع:

ممارسات الثورة يجب أن تحترم الاشخاص من الذين لا يشاركون مباشرة في الأعمال العدوانية أو الذين توافقوا عن القتال مثل الجرحى والمرضى المدنيين والأسرى بصرف النظر عن الطرف.

وكما أن رجال الثورة حافظوا على كرامة الانسان والتزموا بقواعد القانون الدولي طيلة فترة النزاع ولعل أبرز مثال على ذلك سماح الثورة الجزائرية للجنة لصليب الأحمر بزيارة الأسرى الفرنسيين لديهم وتوفير الايواء لجميع الجرحى والمرض المدنيين وبذل العناية التامة لحفاظ على حياتهم.

تسيير العسكرية التزام رجال الثورة القاعدة التي تحول بأن أطراف النزاع اختيار أساليب وسائل القتال ليس حقا مطلقا غير مقيد والالتزام بالقانون.

أولا: حظر توجيه أي هجوم على الاشخاص حديثين أو الاعيان المدنية

- اتخاذ تدابير احتياطية لتفادي السكان المدنيين باحتراز او خسائر فاضحة في الأرواح والمملكات.
- احترام إشارة الصليب الأحمر.
- لم تتحرف الثورة الجزائرية طيلة فترة الكفاح المسلح.
- عن احترام حماية الافراد الخدمات الطبية أو الهيئات المدنية والمستشفيات وسائل النقل والاسعاف وكذلك وحدات النقل الطبية الفرنسية التي كان استخدامها مقتصر على العلاج فضلا عن مساعدة رجال الثورة للموظفي الصليب الأحمر الدولي في المعارك.
- نشر القانون الدولي الانساني في فكرة.
- ساهمت الثورة في نشر فكرة الأخوة الانسانية وقواعد القانون الدولي الانساني الخاصة.
- بحماية الجرحى والمرضى والأسرى.

الخاتمة: لقد حقق انضمام الجزائر إلى اتفاقيات جنيف على المستوى الوطني والدولي مسؤولية في القانون الدولي الإنساني فرضت عليها الالتزامات مبادئ هذه الاتفاقيات

وبذلك حققت مركز قانوني في دول العالم ورغم وجود لبس في موضوع تطبيق معظم اتفاقيات جنيف ميدانيا وخاصة التطرف الت كانت علها الشعوب المستعمرة الفترة ما بين الاتفاقية إلى البرتوكول 1977 إلا أن الدول الغربية ترقد اعتراف الشخصية القانونية.

أن تجربة الثورة الجزائرية وما وجهته من صعوبات نستخلص على توصيات لحركات التحرر مدى تطبيقها لمبادئ جنيف.

اضفاء الشرعية القانونية لحركات التحرر الدولية تكريس الطابع الدولي الذي تخوضه الحركات التحرر ضرورة الالتزام الحركات التحرر بمبادئ القانون الدولي.

ضرورة تعاون حرك التحرر مع الجنة الصليب الأحمر.

ضرورة ايجاد مركز القانون موحد لحركات التحرر.

وضع نصوص خاصة بالأعمال التي تقوم بها حركات التحرر.

إيجاد قواعد تتلائم وطبيعة الحرب.

ضرورة إثراء اتفاقيات القانون الدولي.

السعي وراء إقرار ضحايا النزاعات وتعويض الضرر خاصة جرائم فرنسا في الجزائر.

الاعتراف ال بجبهة التحرير كممثل وحيد وشرعي للشعب الجزائري.

التهميش:

- أحمد علي حركات التحرير في القانون الدولي الملتقى الدولي الخامس للحرب التحرير الجزائرية حسيبة بن بوعلي 2010
- هيثم موسى حسن المركز القانوني لمقاومة مداخلة في ملتقى دولي الخامس حول حرب التحرير الشلف 2010
- أحمد أبوا الوفاء القانون الدولي الإنساني المجلس الأعلى للثقافة القاهرة 2006
- حمزة عباس حركة التحرير الوطني ودورها في تطوير القانون الدولي الانساني المؤتمر الدولي حرب التحرير الشلف 2010
- أحمد بشارة موسى الملتقى الخامس حول حرب التحرير الشلف 2010

- عمر سعد الله القانون الدولي الانساني والاحتلال الفرنسي دار هومة الجزائر، الجزائر الطبعة الأولى 2007.
- النعمان عطاء الله الهيثمي قانون الحرب الدولي الانساني مقال منشور في مؤتمرات العلمية دمشق سوريا 2008 .
- عمر سعد الله القانون الدولي والممتلكات المحمية ديوان المطبوعات بن عكنون 2008.